من تنبيهات ابن إياز النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول

بقلم الدكتور

منصور هاشم عجمي أبو شهبة

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الخامس (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

من تنبيهات ابن إياز النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول

منصور هاشم عجمي أبو شهبة

قسم اللغة العربية – كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : mansour.hashem@azhar.edu.eg

الملخص

هذا البحث وهو "من تنبيهات ابن إياز النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول " تدور فكرته حول اظهار منهج ابن إياز في تناوله للتنبيهات النحوية في هذا الكتاب وقد بدا من خلال الدراسة في هذا البحث أن ابن إياز لم يكن موافقا لابن معط في كل تنبيهاته وإنما تنوعت بين موافقات واعتراضات أظهرتها مصادر ابن إياز المتنوعة كما أظهرت أن هذه التنبيهات لم تقف عند ابن معط وإنما كانت تتعداه إلى علماء آخرين، كل هذا جعل لهذه الدراسة نتائج كثيرة وثمرات متنوعة منها أن هذه التنبيهات قد تنوعت فمنها ما يتعلق بالأمور اللفظية، ومنها ما يتعلق باحتراز على ما قد يعترض به على ابن معطٍ، ومنها ما يتعلق بتمثيل ابن معطٍ، ومنها ما يكمل شرطاً أو قِسماً تركه ابن معط ، وقد اتبع ابن إياز منهج التوثيق، فهو عندما يعترض على كلام ابن معطٍ يذكر سابقًا عليه قال بهذا القول ثم يورد التنبيه على كليهما، وقد تنوعت أساليب ابن إياز في إيراد القاعدة بين الأسلوب السردي، والأسلوب الحواري، وقد تميز في كلٍ منهما بالسهولة والوضوح.

الكلمات المفتاحية: تنبيهات ، ابن إياز ، النحوية ، المحصول ، الفصول ، ابن معطي .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

From Ibn Iyaz's Grammar Alerts in the First Part of the Book of Al-Majsul

Mansour Hashem Ajami Abu Shahba

Department of Arabic Language - College of Arabic Language and Literature at Umm Al-Qura University in Makkah Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia .

Email: mansour.hashem@azhar.edu.eg

Abstract

of the research this research is from Ibn Ayaz his approach to grammatical alerts in the first part of the book of Almahsol in the explanation of the chapters revolves around the approach of Ibn Ayaz in his approach to grammar in this book and it seemed through the study in this research that Ibn Ayaz did not agree with ibn Moati in all his alerts and ad It varied between the approvals and objections shown by the various sources of Ibn Ayaz as it showed that these alerts did not stop at Ibn Moati but were exceeding it to other scientists, all of this made for this study many results and various fruits, There are a variety of things that are related to verbal matters, including regarding the precaution of what he objected to on ibn Moat, including with regard to the representation of a son of a man, and some of which complements a condition or section left by Ibn Moati, and ibn Ayaz has followed the method of documentation, because when he objects to the words of a son of a man mentioned earlier, he said this The following then lists both, and Ibn Eyaz's methods of establishing the rule varied between narrative and conversational style, and both were characterized by ease and clarity.

Keywords: Warnings, Ibn Ayaz, grammar, crop, chapters, Ibn Muati .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ؛ خلق الإنسان ، علمه البيان ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وصحبة البررة الكرام . وبعد:

فإن من الكتب ما يشبه البشر، تتفاوت حظوظه شهرة وذيوعاً أو خمولا، كما تتفاوت حظوظ البشر، فمنها ما تراه مشهوراً تقوم عليه الشروح الكثيرة، كألفية ابن مالك، وكافية ابن الحاجب وغيرهما، ومنها ما تراه في خمولٍ لا يكاد أحد يعلم عنه شيئاً إلا أهل التخصص، وقد أراد الله لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معطي أن يكون من النوع الأول، وإن لم تصل شهرته وذيوعه إلى ما وصلت إليه مؤلفات ابن مالك مثلا؛ فقد تناول هذا الكتاب غير واحد من النحاة بالشرح والتوضيح، ومنهم ابن إياز، الذي شرحه في كتاب سمّاه (المحصول في شرح الفصول)، هذا الكتاب الذي صدّر مؤلفهُ مقدمتَهُ بقوله : " فإنّ كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحَبر العالم، الفاضل المحقق، زين الدين أبي زكريا يحي بن معطي بن عبدالنور – رحمه الله تعالى– ، وإن كان شديد الاختصار، عاريا من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة"(١) ، وكتاب بهذه الصفات، لابد أن يقوم عليه شرح أكبر وأوسع، لاسيّما وأن ابن إياز قد ذكر علة تأليفه لهذا الشرح فقال: " إن بعض المشغوفين بحفظه، والاشتغال به، ممن استوجب قضاء حقه، والمساعدة على ملتمسه، سألني

(١) المحصول : ١/٥ .

غير مرة أن أشرحه، وأبيّن غوامضه ودقائقه، وأقرّبه على طالب نكته وحقائقه، وأضيف إلى ذلك ما يليق به من التعليلات المنتخبة، والاعتراضات المهذبة، فأجبت سؤاله وألّفتُ هذا الشرح " (١) .

ولما كان المتنُ مشتملا على فوائد جمة، ومسائل كثيرة، ومقاصد حسنة، كان لابد أن يحتوي الشرح على ما يليق به من التعليلات المنتخبة والاعتراضات المهذبة، لاسيما وأن مؤلفه عالم جليل، تمتع بمكانة علمية كبيرة في هذا الفن، ومنزلة سامية عظيمة؛ بدليل توليه مشيخة النحو بالمدرسةالمستنصرية ببغداد في أواخر العصر العباسي، ووصفه المترجمون له بأنه : إمام عصره، في النحو والصرف (٢) .

ولهذا فقد عقدت العزم على دراسة جملة من تنبيهات ابن إياز في الجزء الأول من كتاب المحصول وجعلتها تحت عنوان :(من تنبيهات ابن إياز النحوية في الجزء الأول من كتاب المحصول) ، وقد قمت بجمع ما في هذا الجزء من تنبيهات، فوجدتها ذات منافع كثيرة، وفوائد جمّة، وأنوع متعددة، ما بين بيان للفظ، أو إضافة لقيد، أو ترتيب لأبواب، أو احتراز عما قد يعترض به على ابن معطي، إلى غير ذلك مما ستظهره الدراسة – إن شاء الله – ، فقمت على دراستها، وبيان منهج المؤلف فيها.

وقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع أن يأتي في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة :

---

(١) المحصول : ١/٥ .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام ، ٥١ / ٧٣ .

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن فضل كتاب الفصول لابن معطي، وشرحه (المحصول) لابن إياز، وسبب تأليفه، ثم بينت الخطة المتبعة في تناول موضوعات البحث، ومنهجي فيه .

وأما التمهيد : فجعلته تحت عنوان (ترجمة موجزة لابن إياز)، تحدثت فيه عن ابن إياز حياته وآثاره .

والفصل الأول: كان تحت عنوان(منهج ابن إياز في التنبيهات) وتحته المباحث التالية :

السمات العامة، مصادر ابن إياز، موقفه من ابن معطي.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان: (دراسة بعض التنبيهات)، وارتضيت في ترتيبها ترتيب ابن معطي في كتاب الفصول (١)، لا سيما وأن ابن إياز قد سار عليها في شرحه، فجعلت عنوان الفصل عند ابن معطي عنوانا للمبحث؛ لذا اشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث هـــي: حد الفعل وعلاماته، إعراب الاسم المتمكن، ما يتعدى إلى مفعول واحد، ما يتعدى إلى مفعولين.

وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، ثم ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات؛ تسهيلا على القارئ الكريم.

---

(١) قسم ابن معطي رءوس المسائل إلى أبواب، وتحت كل باب عدة فصول، قال في المقدمـــة: "إنّ غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصـــلا، يشـــتمل عليهـــا خمسة أبواب " الفصول : ١٤٩ .

وقد اتبعت في دراسة التنبيهات المنهج التالي :

أولا: وضعت لكل تنبيه عنوانا مناسبا، وبدأت بنص ابن معطي، يعقبه كلام ابن إياز، ثم علقت عليه؛ حتى تظهر الفكرة التي تدور حولها المسألة، ثم قمت بدراستها عند غيره من النحاة، المتقدمين عليه والمتأخرين عنه، منتهيا بالترجيح .

ثانياً: حرصت على توثيق النص بنسبة الآراء إلى أصحابها، وتخريج الشواهد من القرآن الكريم، والحديث، والشعر، وأمثال العرب، وأقوالها المأثورة .

ثالثاً: حرصت على الاختصار وعدم التطويل لاسيما وأن التنبيهات كانت كثيرة .

رابعاً: بينت أهمية التنبيه في موضعه، وبيان أحقية ابن إياز في إيراده للتنبيه من عدمها .

واتبعت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي . وبعد

فما كان من توفيق فمن الله عز وجل، فله الفضل والمنة، وما كان من تقصير فمني ، ولا أعفي نفسي من ذلك، فالكمال لله وحده.

وأخيراً . فإني أدعو الله عز وجل أن يجعل هذا العمل متقبلا، وأن يعم به النفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه، "وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" (١).

(١) سورة هود ٨٨ .

تمهيد (ترجمة موجزة لابن إياز)

ابن إياز : حياته وآثاره (١)

اسمه ونسبه: هو العلامة الحسين بن بدر الدين بن إياز بن عبدالله النحوي ، أبو محمد ،الملقب بجمال الدين النحوي (٢).

مولده ونشأته: لم يذكر أحد ممن ترجموا لابن إياز – فيما وقفت عليه – تاريخ مولده ، أو ما يدل على مكانها. وما في كتب التراجم عن نشأته ما هو إلا إشارة دون تفصيل، من ذلك ما نقله السيوطي عن الشرف الدمياطي قوله "رأيته شابًا في زي أولاد الأجناد ".(٣) وقد نسبه المؤرخون إلى بغداد، ولعل في ذلك إشارة إلى أنه نشأ بها، وتلقى العلم على علمائها. (٤)

أخلاقه ومكانته وثناء العلماء عليه:

كان ابن إياز متمتعاً بحسن الخلق ، وعلو المكانة ، وكان ذا فضل بين العلماء ، فقد ذكر السيوطي أنه كان دمث الأخلاق . (٥) وقال عنه الذهبي :

---

(١) انظر: ترجمته في : تاريخ الإسلام ٧٢/٥١ ، الوافي بالوفيات ٢١٢/١٢ ،البغية ٥٣٢/١ ، كشف الظنون ٨٥/١ ، ٤١٢ ، ١٢٦٩/٢ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ ، هدية العارفين ٣١٣/١ ، الأعلام للزركلي٢/ ٢٤٣ ، اختيارات ابن إياز البغدادي (٦٨١هـ) واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة) رسالة ماجستير للباحث/ أحمد إبراهيم أحمد حسن، كلية اللغة العربية بالمنصورة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ص ٤ وما بعدها .

(٢) ابن إياز بالزاي في كل التراجم إلا أن حاجي خليفة انفرد بذكره بالسين في كشف الظنون ٤١٢/١ ١٢٧٠/٢ ١٥٧٣ ، ١٦٦٩ ، وذكره بالزاي في موضعين ٨٥/١ ،١٢٦٩/٢ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٥٣٢/١.

(٤) ينظر : كشف الظنون١٢٧٠/٢ ، هدية العارفين ٣١٣/١ ، الأعلام ٢٣٤/٢ .

(٥) انظر : البغية ٥٣٢/١.

" شيخ العربية بالمستنصرية ببغداد، وكان إماما في النحو والتصريف" .(١) وقال أبو حيان : " ابن إياز أبو تعاليل ، وقال ابن مكتوم : لم أطلع له على غوامض في النحو ".(٢)

شيوخه :

تتلمذ ابن إياز لكثير من علماء عصره في النحو والتصريف ، وغيرهما من علوم العربية الأخرى ، وعلوم الشريعة ، منهم : سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامي الأندلسي ، المتوفى بعد سنة (٦٤٥هـ). (٣)، ورضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي . (٤) وتاج الدين الأرموي محمد بن الحسن القاضي (ت ٦٥٦هـ). (٥) وابن القُبَّيطي (ت: ٦٤١ه) نجم الدين أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي الحنبلي . (٦)

تلاميذه :

تلقى العلم على ابن إياز كثير من الناس؛ نظرًا لتوليه مشيخة النحو في المستنصرية ،منهم، ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت: ٦٩٦هـ) . (٧)، ويعقوب الأنصاري(٨) وابن الفُوَطِي، كمال الدين

---

(١) تاريخ الإسلام ٥١/ ٧٢.
(٢) البغية ٥٣٢/١.
(٣) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ ، البغية ٥٧٧/١ .
(٤)كشف الظنون ١٨٠١/٢.
(٥) تاريخ الإسلام ٤٨/ ١٤٦ ، ٧٢/٥١ ، الوافي بالوفيات ٢١٢/١٢ .
(٦) بغية الوعاة ٥٣٢/١ ،والوافي بالوفيات٧٢/١٩.
(٧) البغية ٢/ ٩٩.
(٨) البغية ٢ / ٣٥١ .

أبوالفضائل عبد الرازق بن أحمد بن محمد بن أبي العالي الشيباني ، المعروف بابن الفوطي . (١)

آثاره العلمية :

لابن إياز مؤلفات كثيرة ، منها : (٢)

قواعد المطارحة (مطبوع)، والمحصول في شرح الأصول(مطبوع) ،وهو شرح الفصول لابن معطي ، وهو ما تقوم على تنبيهاته هذه الدراسة ، الإسعاف في الخلاف، مآخذ على المتَّبع في الرد على العكبري في كتابه " المتبع في شرح اللمع ، المسائل الخلافية ، وشرح التصريف لابن مالك .

وفاته :

توفى العلامة ابن إياز ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة . (٣)

---

(١) تاريخ الإسلام ٧٢/٥١ ، الوافي بالوفيات ١٢/ ٢١٢ .

(٢) ينظر : تاريخ الإسلام ٧٢/٥١ ، هدية العارفين ١//٣١٣ ، كشف الظنون ٨٥/١ ، ٤١٢ ، الأعلام ٢٣٤/٢.

(٣) البغية ٥٣٢/١ ، تاريخ الإسلام ٧٢/٥١ ، الوافي بالوفيات ٢١٢/١٢ ، كشف الظنون ٨٥/١، ٤١٢ ، هدية العارفين ٣١٣/١ ، الأعلام ٢٣٤/٢.

الفصل الأول

منهج ابن إياز في التنبيهات

المبحث الأول :السمات العامة

إن المطالع لتنبيهات ابن إياز في المحصول تتجلى أمامه عدة سمات تميزت بها هذه التنبيهات ، من أهمها :

أولا : **سهولة الأسلوب** :

لم يركن ابن إياز إلى التعقيد في كلامه ، وإنما جاء أسلوبه واضحا بحيث لا تستغلق ألفاظه على الفهم ، مع استخدامه لبعض المصطلحات المنطقية ، نحو (الدور)قال :" وهنا تنبيه، وهو أن بعضهم يُعَلِّل فتح ما قبل الياء في التثنية بكسر النون، فإذا أخذ يعلل كسرها – أعني النون – بانفتاح ما قبل الياء كان دَوْراً ، وهو محال"(١).

وجدير بالذكر أن أسلوبه في إيراد القاعدة النحوية قد تنوع إلى طرائق عدة منها :

١ – الأسلوب السردي ، الذي يلجأ فيه إلى التقريرية المباشرة في إيراد القاعدة .

٢– الأسلوب الحواري:

ذلك الأسلوب الذي يعتمد على تفسير القاعدة في شكل حوار يجريه المؤلف بينه وبين من يفترض أن يتلقاه من بعده ، كقوله : فإن قيل....قيل ....، أو فإن قلت ...قلت ....، من ذلك قوله :" فإن قيل : إذا نُعِتَ المصدر

---

(١) المحصول :١/١٧٧ .

خرج عن حكم التوكيد ، وصار محتاجاً إليه، فهلا استُغْنِيَ بذلك عن نقله ؟ قيل : النعت تابع للمنعوت وإذا كان كذلك وجب أن يُعتَبر حال المنعوت قبل نعته فيُحكَمَ عليه بما يجب له ...." (١).

٢- ومن ذلك أيضا قوله- وهو يتكلم عن ناصب المفعول لأجله- : "فإنْ قيل لو كان النصب بتقدير اللام لمَا اطَّرد حذفها، فإنَّ تعدِّي الفعل بإسقاط الحرف ليس بقياس. قيل: تلك الشروط المذكورة شرط في إسقاط اللام، فإن فُقِدَ أحدها فلابدَّ من اللام ....." (٢).

ثانياً: **اهتمامه بالتعليل**: اهتم ابن إياز بالتعليل اهتماما كبيرا ،فلم يترك شاردة ولا واردة من مادته العلمية إلا وعلل لها، من ذلك : قوله:" وهنا تنبيه وهو أن التمييز إنْ أتى بعد العدد وجب إفراده، كقولك: (عندي عشرون درهماً)، و (لي ثلاثون كتاباً) ، وعلَّته أنَّ الجمع يُفهَم مِن لفظ العدد، فلا حاجة إلى جمعه، وإن لم يأت بعد ذلك، جاز جمعه، كقوله تعالى: " بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا " (٣) .

وقوله: " إن (عَدَا) و (خَلَا) و (لا يكون) إذا استُثنِي بها لا تُصرَّف؛ وعلة ذلك نيابتها عن (إلّا) ، ووقوعها موضعها، فإن فارقت ذلك عاوَدَها أصلها من التصرف، ألا ترى أنَّ من مسائل سيبويه ما يعدو ، وما يخلو"(٤).

---

(١) المحصول: ١/٣٥٤.

(٢) المحصول:١/٥١٧.

(٣) سورة الكهف ١٠٣، وانظر: المحصول ١/٤٧٤ .

(٤) المحصول:١/٤٨٥ .

ثالثاً: **ميله إلى التحقيق**: تتمثل هذه السمة عند ابن إياز في الآتي:

١) مقابلة النسخ، وذلك في نحو قوله: " وهاهنا تنبيه، وهو أنَّ في بعض النسخ: (ما ليس آخرَه ياءٌ قبلها كسرةٌ، ولا ألف)، على أن يكون (آخره) منصوباً على الظرف، وهو الخبر، و (ياء) مرفوع على أنه اسم (ليس)، وقد تَقدَّم الخبر على الاسم، وفي بعض النسخ: (ما ليس آخرُه ياءً) برفع (آخره)؛ لأنَّه اسمها، ونصب (ياء)؛ لأنه خبرها، وهذا أجود من الأول؛ لأن الشيء لا يكون ظرفا لنفسه" (١) .

وتجدر الإشارة عند الحديث عن هذا الأمر – إلى نقطة غاية في الأهمية، أشار إليها الدكتور الطناحي بقوله : " يبدو أن النسخ التي وقعت له [أي: لابن إياز] من الفصول كانت سقيمة، فما يدعي أنَّ المصنف أَخَلَّ به، موجود في الفصول، ثم إنَّه موجود أيضا في (شرح الفصول للخوَيّ) ورقة ٢٨/ب " (٢) .

وذلك تعليقا على التنبيه الذي أورده ابن إياز على قول ابن معطي : "وشَرط هذا الجمع ، إن كان الاسم جامدًا : أن يكون مذكرا علما عاقلا [خاليا من تاء التأنيث]..." (٣).

قال ابن إياز:" وهنا تنبيه، وهو أنه قد أخلَّ بشرط آخر، ذكره الجزولي وغيره، وهو أن يكون خاليا من تاء التأنيث، لا يقال : (طَلْحُون) ، ولا (حَمْزُون)، وإن كانا علمين لمذكرين ، احتراما لوجود أمارات التأنيث، ولذا لم يُصرَفا ، وإنما يقال: (طَلْحَات) ، و(حَمْزَات)، قال:

---

(١) المحصول: ٧٦/١ .
(٢) الفصول ١٦٢ هامش ٥ .
(٣) الفصول : ١٦٢.

نضَّرَ الله أعظمَاً دفنوها ... بسجِستانَ طلحةَ الطَّلحاتِ

وأجاز الكوفيون : (طَلْحُون) ، و(طَلْحِين)..." (١).

٢) التوثيق: إما بنسبة النقل إلى صاحبه ، وكتابه، مثل :

قوله : " وهنا تنبيه، وهو أن ما ذكره، وإنْ كان قد سبقه إليه ابن السراج في أصوله، يَبطل بالوصف في قولك : (جاءني زيدٌ الراكب)، (وضربتُ زيداً المكتوفَ ...." (٢) وقوله ...أنه[أي ابن معطي] قال : (الضرب السادس : المستثنى)، ثم قال: (وهو إخراج) ، فأتى بالمصدر، وقد كان ينبغي أن يقول : وهو المخرَج ، كما استعمله ابن الحاجب في مقدمته "(٣).

وإما بنسبة النقل إلى صاحبه دون كتابه، مثل: قوله:" وهنا تنبيه، وهو أنه ليس الانتقال شرطا في الحال مطلقا، ألا ترى إلى قوله تعالى :«وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا» "(٤) ، و« ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ "(٥)، لكنَّ ذلك شرطها إذا كانت غيرَ مؤكِّدة، قال الشلوبين :" إلّا أنَّها إذا كانت مؤكِّدة فليست على أصلها؛ لأن أصلها أن تكون للتبيين." "(٦).

قوله :"زعم الجزولي أن هذا المفعول لا يَنجرُّ باللام إلا مختصاً ، فيجوز: (جئتُ لإكْرَامِك) ، ولا يجوز (جئتُ لإكرام) ، قال الأندلسي: لأنَّ

---

(١) المحصول : ١٩٨/١.
(٢) المحصول : ٤٤٣/١.
(٣) المحصول " ٤٧٧/١، وينظر ٥٢٦/١،٥١٢.
(٤) سورة مريم: ١٥.
(٥) سورة التوبة: ٢٥.
(٦) المحصول :٤٤٦/١.

الإنسان لا يُقدِم على الفعل إلّا لغرض معروف عنده، وقال الشلوبين: هذا غير صحيح، بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام، ولا مانع يمنع منه...."(١).

وخالف ابن إياز ذلك في بعض مواضعه حيث أبهم النقل ، مثل قوله:"وبعضهم لا يرى نقله [أي المصدر عند إقامته مقام الفاعل]؛إذ ليس بينه وبين الفعل واسطة، فلم يكن في نقله تخفيف في اللفظ، ولا فائدة في المعنى" (٢).

٣- إرجاع آراء المصنف لمن سبقوه:

كان ابن إياز يرجع آراء ابن معطي إلى مَن سبقه مِن العلماء ، مِن ذلك قوله: "وهنا تنبيه ...لأنَّه قد صرّح فيما بعد أنَّ المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزولي، فإنَّه أتى بذلك في حواشيه""(٣).

وقوله، "....وهو أنَّ ما ذكره [أي من بيان الحال هيئة الفاعل أو المفعول]وإنْ كان قد سبقه إليه أبوبكر ابن السراج في أصوله يَبطل بالوصف...." "(٤).

---

(١) المحصول:١/٥١٧.

(٢) المحصول " ١/٣٥٥.

(٣) المحصول " ١/٤٤، وينظر ٦٠٤.

(٤) المحصول " ١/٤٤٣.

المبحث الثاني: مصادر ابن إياز

كان ابن إياز يعوِّل على آراء العلماء السابقين عليه، والذين بسواعدهم رست قواعد هذا الفن، وارتفع بناؤه ، مضيفا إلى ذلك ما أفاء الله به عليه من فيض لم يتيسر لكثير من خلقه ، مغلفا ذلك كله بدقة في التناول، وعمق في التحليل ، وكان مرة يذكر العلم ولا يذكر كتابه –وهو الغالب–، ومرة يذكر العلم وكتابه .

فمن الأول : قوله: " وهنا تنبيه، وهو قوله: (ويُفتَح في موضع الجرِّ) ،وفتحة ما لا ينصرف في موضع الجر عند سيبويه وأصحابه إعراب، فكيف أطلق لقب حركة البناء على الإعراب؟ اللهم إلا أن يكون تبع الأخفش في ذلك، فإنه يرى أن الفتحة في حال الجر حركة بناء، وهو قول ضعيف، لأنَّ البناء يكون بموجب له، ولم يوجد فيه ذلك، والفتحة حادثة عن عامل الجر"(١).

وقوله:"بدأ بالتعريف، وقدَّمه على باقي الأسباب، وكذا فعل الزمخشري، وهو حسنٌ ، إذ له قوة ومزية على غيره من الأسباب ....." (٢).

وقوله: "وهنا تنبيه ، وهو أنَّ الكسائيَّ أجاز في هذه ثلاثة أوجه: (حَمْرَاوان) بالواو، و(حَمْرَاءان) بإثبات الهمزة، و(حَمْرَايان) بقلب الهمزة ياء " (٣).

---

(١) المحصول " ١/ ٨٣، وينظر ١٣٤ .
(٢) المحصول " ١/ ٩٣.
(٣) المحصول " ١/١٨٦-١٨٧ .

وقوله: "...إن أبا سعيد السيرافي نَظَرَ في هذه الآية الكريمة، فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا آخر سماه مفعولا منه، وهو ضعيف جداً؛ لأنَّه يقتضي أنْ يسمي نحو قولك:(أَتيتُ إلى زيدٍ) مفعولا إليه، و (انصرفتُ عن خالدٍ) مفعولا عنه "(١).

وقوله –في (ما عدا) ، و (ما خلا) –: "وقد أجاز الأخفش ، وأبو علي ، والرَّبعِي أن تكون (ما) زائدة ، فعلى هذا لا يلزم النصب مع وجود (ما) معهما ....." (٢).

ومن الثاني– أي ما يذكر فيه العلم وكتابه –:

قوله :" صرَّح[أي ابن معطي] فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزولي، فإنه أتى بذلك في حواشيه"(٣).

وقوله":وهو أن تمثيل المصنف بـــ(الأَحْسَن)، و (أَحْسَنِكُم) أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع بـــ (مررتُ بأَحْمَدِكُم، و(بعُمَرِكُم)...." (٤).

وقوله: "..إن أبا الفتح نصّ في الخاطريات على أنَّه لا تجيء الحال بعد (لولا)؛ وذلك لأنها فضلة في الخبر، وزيادة عليه، فإذا لم يستعمل الأصل فالفرع أولى بألاّ يستعمل.." (٥).

---

(١) المحصول " ١/ ٣١٩ .
(٢) المحصول " ١/ ٤٨٥.
(٣) المحصول " ١/ ٤٤.
(٤) المحصول " ١/ ١٣٣.
(٥) المحصول " ١/ ٥٧٨.

هذه هي المصادر التي صرّح ابن إياز بالنقل عنها، سواء في ذلك العلماء أم مؤلفاتهم ، وكان ذلك ديدنا له في التنبيهات، غير أنه خالف ذلك فأبهم النقل في مواطن عدة، ومن أمثلة ذلك: قوله: "....وهو أنَّ بعضهم يرى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم مُعرَب، فمَن رأى ذلك وجب عليه أن يقول: (أو بتقدير الحرف)... "(١). وقوله:" قال بعض المتأخرين: وعلَّة ذلك أنَّ للتعريف العَلَمِي فضلا على غيره"(٢) .

ومن السمات الواضحة التي تميز بها ، أنه كان دقيقا ؛ فغالبا ما يشير إلى مصدره الذي نقل عنه مباشرة كالمصادر السابقة ، أو بواسطة نحو قوله:" وهنا تنبيه، وهو أنَّ أبا الحسن الزعفراني ، وكان من أكابر الشيخ أبي علي الفارسي نقل أن أبا الحسن الأخفش يُضمِر في هذا المصدر مرفوعا ، وذلك لقيامه مقام الفعل في اللفظ ، وإيضاحه عن معناه ، ولهذا لم يجز إظهار الفعل معه ، فلزم من ذلك أن يكون في حكمه ، ويضمر فيه الفاعل كإضماره في الفعل إذا ظهر....." (٣).

---

(١) المحصول " ١/ ٦٤،٦٥، وينظر: ١٧٦، ٣١٩، ٥١٧، ٥٣٤.

(٢) المحصول " ١/ ٩٣، وينظر: ١٩٩.

(٣) المحصول " ١/ ٥٤٠.

المبحث الثالث: موقفه من ابن معطي

ظهرت شخصية ابن إياز في تناوله لنصّ ابن معطي وتنبيهاته عليه، فلم يكتف بدور الشارح أو المعلل أو الموجه، وإنما اعترض ، واستدرك على النصّ ما يراه لازما، وأحيانا كان يوافق ابن معطي ،لذا دار موقف ابن إياز من ابن معطي حول النقاط التالية:

أولا : **إرجاع آرائه إلى من سبقوه**:

حرص ابن إياز على توثيق كلام ابن معطي بإرجاع آرائه إلى من سبقوه، من ذلك :

قوله:".... لأنَّه قد صرَّح فيما بعد أن المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزوليّ، فإنه أتى بذلك في حواشيه"(١). وقوله: "... قوله [أي ابن معطي]: (وجب نصبه) وقد سبقه إليه الجزولي....." (٢).

ثانيا: **دفع ما قد يعترض به على ابن معطي**:

لم يكتف ابن إياز بتوثيق كلام ابن معطي ، وإنما كان يدفع ما قد يعترض به عليه، من ذلك:

قوله:".... إنما قال : (التَّصَرُّف إلى الماضي والمستقبل)، ولم يقل: (التصرف) من غير تقييد ؛ وذلك لأن الأسماء يدخلها التصرف أيضا ، ألا تراها تثنى ، وتجمع، وتذكر، وتؤنث، وتصغر، وينسب إليها، وكل هذا تصرُّف، فلمَّا كان الأمر كذلك قيّد كلامه ولم يرسله مطلقا ..." (٣).

---

(١) المحصول " ١/ ٤٤ ، وينظر: ٩٣.

(٢) المحصول " ١/ ٦٠٤.

(٣) المحصول " ١/ ٥١.

وقوله: " ... إنما ذكر الماضي والمستقبل، ولم يذكر الحال، لأن صيغة (يَفعَلُ) عنده مبهمة بين الحال والاستقبال، والزمن المستقبل متَّفق عليه، مُدرَك بغير مشقة، وزمن الحال فيه خلاف، وإدراكه متعسَّف، فلمَّا لم يكن له صيغة تخصه، وكانت صيغة (يَفعَلُ) مبهمة بينهما ذكر الأسهل تناولا، والمتفق عليه، فاعرفه"(١).

ثالثا: موافقته لابن معطي:

لم تكن موافقات ابن إياز لابن معطي كثيرة، وقد جاءت هذه الموافقات بألفاظ صريحة ، من ذلك قوله –في ترتيب العلل المانعة للصرف– :" بدأ بالتعريف ، وقدَّمه على باقي الأسباب ، وكذا فعل الزمخشري ، وهو حسن...." (٢).

وأحيانا كان يوافقه مع مقارنته بغيره، من ذلك قوله:" إن تمثيل المصنف بـــ(الأحسن)، و (أحسنكم) أحسن من تمثيل أبي الفتح في اللمع بـــ(مررت بأحمدكم ، و(بعمركم)...." (٣).

رابعا: توجيه كلام ابن معطي:

كان ابن إياز يوجه كلام ابن معطي في ترتيب قاعدة ما ، أو ما إلى ذلك ، منها :

قوله: "....بدأ بالمؤنث الذي فيه علامة، وهو (فاطمة)، ثم ذكر بعده المؤنث المعنوي الرباعي؛ لكون الحرف الرابع يقوم مقام علم التأنيث،

---

(١) المحصول " ١/ ٥٢.
(٢) المحصول " ١/ ٩٣.
(٣) المحصول " ١/ ١٣٣.

وأتى بعد ذلك بالمؤنث الثلاثي المتحرك الأوسط ، إذ هو مشبه بالمؤنث الرباعي . والله أعلم" (١).

قوله في الاستثناء:"....أنه قال بعد ذلك: بـــ (إلّا أو ما في معناها) لِيَحْتَرِزَ به عن قولك: (قام القوم ولم يقم زيد)، و(ما قام القوم وقام زيد) فإن ذلك ليس باستثناء، وإن كان إخراجا للثاني مما دخل فيه الأول....." (٢).

خامسا: **اعتراضه على ابن معطي**:

اعترض ابن إياز في تنبيهاته على ابن معطي كثيرا، وبألفاظ متنوعة، مثل:

أخل (٣)، يرد عليه، (٤) فيه نظر (٥)، الوهم (٦)، يبطل (٧)، لا يتم له غرضه (٨)، كان ينبغي (٩).

وجاءت اعتراضاته متنوعة، فمرة كان يعترض على التمثيل، ومرة على ترتيب الأبواب، وثالثة على ترتيب الأقسام داخل الأبواب، أو على توجيه إعرابي، على النحو التالي:

---

(١) المحصول " ١/ ٩٤.
(٢) المحصول " ١/ ٤٧٦، ٤٧٧.
(٣) المحصول " ١/٤٣٤،١٨٩،١٦١ .
(٤) المحصول " ١/ ١٦٦.
(٥) المحصول " ١/ ٤٣٠.
(٦) المحصول " ١/ ٤٤٠.
(٧) المحصول " ١/ ٤٤٣.
(٨) المحصول " ١/ ٤٥٣.
(٩) المحصول " ١/ ٤٧٧.

أ-اعتراضه على تمثيل ابن معطي، كقوله- في المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد - :"....أنَّه قال: (تُحذَف الواو للضمة التي قبلها ، والياء للكسرة التي قبلها) ثم مثّل على حذف الواو بقوله: (لَيَقُولُنَّ) ، وعلى حذف الياء بقوله تعالى: (فإِمَّا تَرَينَّ) ، وليس بصحيح ،إذ هذه الياء لم تحذف لكون ما قبلها مفتوحا، بل حُرِّكَت بالكسر، والتمثيل الجيد أن يقول:(اضرِبِنَّ يا امرأة)، فاعرفه" (١).

ب-اعتراضه على ترتيب الأبواب، كقوله: " أخَّر المفعول له، والمفعول معه عن الحال، والتم ييز، والمستثنى، والمشَبَّه بالمفعول، وقد كان الواجب تقديمهما؛ إذ هما مفعولان، لا مشبهان به، والمشبه بالشيء بعده، ولا خفاء في أن في هذا سوء ترتيب منه " (٢) .

جـ-اعتراضه على ترتيب الأقسام داخل الأبواب، كقوله : " في تأخير ابن معطي التعجب مما زاد على ثلاثة أحرف بعد ما دَلَّ على لون أو خِلقه: " وهو أنَّه كان الأولى البداءة بهذا القسم؛ لأن ذَينِكَ محمولان في الامتناع عليه، لكنه لم يرتب ذكرها " (٣) .

وقوله: " أطلق المقاربة على (أخذ) و (جعل) و (طفِق) و (أنشأ)، وليس الأمر كذلك، وإنما هي للدخول في الفعل " (٤) .

---

(١) المحصول " ١/ ٢٣٥،٢٣٦.
(٢) المحصول " ١/ ٤٢٠.
(٣) المحصول " ١/ ٣٨٢.
(٤) المحصول " ١/ ٣٩٣.
(٣) المحصول ٥٢٧/١.

د-اعتراضه على رأي نحوي، كقوله: قد أجاز بعضهم النصب في قولك: كُلٌّ رجلٍ وضيعتُه، على تقدير ظهور الخبر، كأنه قال: كلٌّ رجلٍ مقرونٍ مع ضيعتِه، وهو بعيد، أمَّا لو ظهر الخبر لجاز النصب من غير إشكال"(١).

وقوله: " ..... ما ذكره .. [من كون الحال هيئة الفاعل أو المفعول]، وإن كان قد سبقه إليه أبوبكر بن السراج في أصوله يبطل بالوصف " (٢) .

ه-اعتراض على توجيه إعرابي، كقوله: " ذهب بعضهم إلى أن (سبعين) في الآية بدل من (قومه)، وأَرَاه غير جائز؛ لأنَّك لو قلت: اخترت الرجالَ عشرين رجلاً، لجاز أن تقول: اخترت عشرين رجلا الرجال، أي: من الرجال، ولو كان بدلا لما جاز تقديمه " (٣) .

---

(١) المحصول " ١/ ٣٩٣.

(٢) المحصول " ١/ ٤٤٣.

(٣) المحصول " ١/ ٣١٩.

الفصل الثاني

دراسة بعض التنبيهات

المبحث الأول : حدُّ الفعل وعلاماته

زمن الفعل المضارع

عرَّف ابن معطي الفعل بأنه "كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان ذلك المعنى، كـــ : ضرب، ويضرب، واضرب"(١).

وقال ابن إياز "ويرد على هذا الحدّ الاعتراض بالفعل المضارع، نحو: يقوم، ويقعد، إذ زمانه مبهم شائع بين المستقبل والحال، ألا ترى أن قولك (يقوم) يصلح لها صلاحية (رجل) لكل آدميّ ذكر، وإذا كان كذلك فالمضارع غير مقترن بزمان معين"(٢).

ثم أجاب عن ذلك بجوابين(٣): الأول: أن المضارع للحال بحقّ الأصل، فهو حقيقة فيه دون المستقبل، ولذلك لا يحتاج في دلالته على الحال إلى قرينة، بخلاف الاستقبال فلا يخلص له إلا بالسين أو سوف وما أشبههما من قرائن الاستقبال، فهو إذن مجاز في المستقبل حقيقة في الحال؛ إذ هو موضوع له، وما وضع لشيء واحد معينٌ.

والثاني: أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، موضوع لكل واحد منهما بانفراده، ويطلق عليهما بالاشتراك اللفظيّ ككلمة (العين) التي تطلق على الشمس، وعين الميزان، وعين الركية(٤)، وغيرهما، وإذا كان

---

(١) الفصول الخمسون ١٥٢، وينظر : المحصول ٤٣/١.
(٢) المحصول ٤٣/١.
(٣) المحصول ٤٤/١.
(٤) والرَّكِيَّة: البئرُتُحْفَرُ، وَالْجَمْعُ رَكِيٌّ. لسان العرب (ركا).

كذلك فقد دلّ على المصدر والزمان المعين له بالوضع، إذ الواضع لم يضعه إلا دالّا على مصدر وزمان معيّن من حال أو استقبال، والإبهام فيه لم يأت من قبل الوضع، بل من قبل تردّده عند الإطلاق بين موضعيه المعينين.

ثمّ نبه قائلا: " وهنا تنبيه، وهو أنَّ هذين الجوابين لا يطابقان كلام المصنف، لأنه قد صرَّح فيما بعد أنَّ المضارع مبهم بالوضع، وقد اقتدى في هذا بالجزوليّ، فإنه أتى بذلك في حواشيه"(١).

كما نبه ابن إياز أيضا على قول ابن معطي في علامات الأفعال: "... والتَّصَرُّف إلى المضي والمستقبل..."(٢)، فقال: "إنَّه إنَّما ذكر الماضي والمستقبل، ولم يذكر الحال، لأن صيغة (يَفعَل) عنده مبهمة بين الحال والاستقبال، والزمن المستقبل متفق عليه، مدرك بغير مشقة، وزمن الحال فيه خلاف، وإدراكه متعسَّف، فلمَّا لم يكن له صيغة تخصه، وكانت صيغة (يفعل) مبهمة بينهما ذكر الأسهل تناولا، والمتفق عليه..."(٣).

وعن المضارع قال ابن معطي- كما نبه ابن إياز- "ووجه مضارعته الاسم أن يكون مبهما كما يكون الاسم مبهما، ويختصّ كما يختصّ"(٤).

وهذا ما فسره ابن إياز بقوله: "وقال الأكثرون- وهو اختيار المصنف-: وجهه أنه مبهم، ألا ترى أنك إذا قلت (أفعل) فإنه صالح لزماني الحال والاستقبال، وكذلك (رجل) هو صالح لكل فرد من أمته، وإنما يختصّ

---

(١) المحصول ٤٤/١، وينظر: ٢١١/١، والفصول ١٦٣، والمقدمة الجزولية ٣٣، وشرحها للشلوبين ٤٥٧/٢.

(٢) الفصول ١٥٢.

(٣) المحصول ١٥/١.

(٤) الفصول ١٦٣.

إما بالحال بـــ (الآن) كقولك: أفعل الآن، أو بالاستقبال بـــ (غدا)، كقولك: أفعل غدا، وكذلك إذا قلت: الرجل، تخصّص بواحد، وقصر عليه بعد الشياع"(١).

ملخَّص هذا الكلام: أن ابن معطي يرى أن زمن المضارع مبهم بين الحال والاستقبال، ولا يتخصّص لأحدهما إلا بقرينة، كما يتخصّص (الرجل) بالألف واللام.

ويرى ابن إياز أن المضارع ليس مبهما، وإنما هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، أو أنه مشترك بين الحال والاستقبال، من باب المشترك اللفظيّ، وليس مبهما.

وهذه مسألة خلافية للنحاة فيها خمسة أقوال (٢):

القول الأوّل: منسوب للزجاج، وهو أن المضارع لا يكون إلا للمستقبل حقيقة، وأنكر أن يكون للحال صيغة، ودليله على ذلك أمران(٣):

١- قصر زمن الحال، فلا يمكن أن يُعَبّر عنه، لأنك بقدر ما تنطق بحروف الفعل أو ببعض حروفه كان ماضيا، وهو قول الفلاسفة والمتكلمين، فهم أيضا ينكرون زمن الحال.

---

(١) المحصول ٢١٢/١.

(٢) ينظر في ذلك: الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ٦/٢، شرح الحزوليّة للأُبَّـذِي٤٥ وما بعدها، شرح الكافية للرضيّ ١٦/٤، الموشّح على كافية ابـن الحاجـب فـي النحـو للخبيصيّ ٥٦٧/٢، والتذييل والتكميل ٨١/١ وما بعدها، الهمع ٣١/١ وما بعدها، حاشـية الصبّان ٨٦/٤.

(٣) شرح الجمل لأبن عصفور ١٢٧/١ وما بعدها، والتذييل والتكميل٨١/١ وما بعدها.

ورُدَّ هذا بأنه لا يراد بالحال عند النحويين (الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنما يراد به الماضي غير المنقطع، فهو إذن متسع للنطق بالفعل(١)، ففعل الحال ما قارن التعبير عنه وجود جزء من معناه، نحو: زيد يكتب، فقارن وجود لفظه لوجود بعض الكتابة لا كُلّها، وعبّر بلفظ (يكتب) لاتصال الكتابة بعضها ببعض(٢).

٢-أنّ فعل الحال لو كان موجودا في كلام العرب لكانت له بنية تخصّه، إذ ما من موجود في كلامهم إلّا وله لفظ يخصّه، وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره، نحو (جَوْن) فإنه يقع على الأسود والأبيض، ويخص أحدهما لفظ الأسود، والآخر لفظ الأبيض، وألّا يكون للشيء لفظ يقع عليه وإلا لمشترك فلا يوجد في كلامهم(٣).

ورُدّ هذا أيضا بأن لفظ (رائحة) يقع على جميع الروائح، ولا اسم لها إلا ذلك اللفظ المشترك(٤).

ولا يعترض بتخصّصها بالإضافة، نحو: رائحة المسك، ورائحة العنبر،... إلخ، لأن الفعل هو الآخر يتخصص بالسين وسوف، وبالآن وما في معناها(٥).

ويدل على أن (يَفعَل) قد يراد به الحال أمران(٦):

---

(١) ينظر: شرح الجزولية للأبّذي ٤٥.

(٢) المعجم المفصّل في الأضداد١٢٨.

(٣) انظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٤٥، والتذييل ٨٩/١.

(٤) ينظر: شرح الأبّذي ٢٤٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١، شرح الأبّذي ٢٤٨.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/١ و١٢٩، شرح الأبّذي٢٤٧.

١ – أنه يجوز– في فصيح الكلام– أن تقول: يقوم زيد الآن، ولا يجوز: سيقوم الآن، إلا قليلا على سبيل المجاز، وتقريب المستقبل من الحال، كقول الشاعر:

فإنِّي غَيْرُ خَاذِلِكُمْ، ولكِنْ ... سَأسْعَى الآنَ إذ بَلَغَتْ مَدَاهَا(١)

٢ – قول زهير:

وأَعْلَمُ علمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ... ولَكِنَّني عَنْ عِلمِ ما في غَدٍ عَمِ(٢)

حيث كنَّى عن الأزمنة باليوم والأمس، وغد، فكنى باليوم عما هو فيه، وبالأمس عما مضى من الزمان، وبغد عما يستقبل، والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الأزمان، فينبغي أن تكون ثلاثة، فثبت أن (يفعل) قد يقع للحال(٣).

القول الثاني: منسوب لابن الطراوة، وهو أن المضارع لا يكون إلا للحال حيث وقع(٤)، واستدل على ذلك بأن المستقبل لا يخبر به عن المبتدأ إلا إذا كان اسما عاماً، أو مؤكَّدا بـــ (إنّ)، نحو: كل رجل سيموت، ومنه قول الشاعر:

---

١) البيت لعنترة بن شداد، ينظر: ديوانه ٩٤، ط.٤ مجلس معارف بيروت، ١٨٩٣هـ.

٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه ٧٠، شرحه حمدو طماس، ط.٢ دار المعرفة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥، وشرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ١٠١، للشيخ أحمد بن أمين الشنقيطي، اعتنى به عبد الرحمن المطاوي، ط.٢ دار المعرفة، بيروت ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/١،شرح الجزولية للأبذي ٢٤٧، و٢٤٨.

٤) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ٩٣، وشرح الجزولية للأبذي ٢٤٨، والبسيط ٢٤٢/١، وما بعدها.

وكلُّ أناسٍ سوف تَدْخُلُ بيْنَهُم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأَنَامِلُ(١)

وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا)(٢)

وإذا عري المضارع من عموم أو تأكيد لم يجز ذلك فيه، فلا يجوز: زيد سيفعل، ويجوز: زيد يفعل، فهذا دليل على أنه حال.

وأما قولهم زيد يفعل غدا، فهو- عند ابن الطراوة- حال، ومعناه: زيد ينوي الآن الفعل غدا(٣)، كما أن قوله تعالى (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)(٤)معناه: إذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله(٥)، إذ لو لم يرد ذلك للزم أن تكون الاستعاذة بعد القراءة(٦).

ورُد هذا بأنه قد وَرَدَ في كلامهم مثل: زيد سيفعل، والمبتدأ ليس عاما، ولا مؤكدا بـــ(إن)(٧). قال الشاعر

فَلَمّا رَأَتْهُ أُمُّنا هَانَ وَجْدُها ... وَقَالتْ: أَبونا هَكَذا سوف يَفْعَلُ(٨)

---

١) ديوان لبيد بن ربيعة ٨٥ اعتنى به حمدو طمـــاس، ط.١ دار المعرفـــة، بيـــروت- لبنـــان ١٤٢٥هـــ / ٢٠٠٤م.

٢) سورة مريم، الآية ٩٦.

٣) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٤٨، والبسيط ٢٤٣/١.

٤) سورة النحل، الآية ٩٨.

٥) ينظر: تفسير البغوي ٢٠/٣، والكشاف٦٠٩/١، والبحر المحيط ١٨٧/٤.

٦) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٤٩.

٧)ينظر: السابق.

٨) ديوان النمر بن تولب ١٠٢، ق. د. محمد نبيل طريفي، ط.١ دار صادر بيروت ٢٠٠٠م.

وقد ورد المضارع المقرون بالسين أو بسوف خبرا عن المبتدإ غير المؤكد بـــ (إن) كثيرا في القرآن الكريم، من ذلك- بالإضافة إلى ما سبق- قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)(١)، وقوله تعالى: (أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ)(٢).

وجاء أيضا في كلام العرب: زيد يفعل غدا، وليس على معنى: ينوي الآن القيام غدا، قال تعالى: (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)(٣)، والنفس تدري ما تنوي كسبه غدا، أو تريد كسبه، إلا أنها لا تدري هل تكسب أم لا؟(٤).

القول الثالث: للجمهور- وهو ظاهر كلام سيبويه- وهو أن المضارع يكون للحال والاستقبال حقيقة(٥)، فيكون مشتركا بينهما كلفظ (عين)، لأن إطلاقه على كل منهما لا يحتاج إلى قرينة، بخلاف إطلاق المضارع مرادا به الماضي، وإطلاق الماضي مرادا به الاستقبال، فإنه يحتاج إلى قرينة(٦).

قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى

---

١) سورة النساء، الآية ١٢٢.
٢) سورة النساء، الآية ١٥٢. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ١٦٦/٢.
٣) سورة لقمان، الآية ٣٤.
٤) ينظر: الكشاف ٥٠٥/٣، والبحر المحيط ٤٢٥/٨، شرح الجزولية للأبذي ٢٤٨، والبسيط ٢٤٣/١، والتذييل والتكميل ٨٤/١.
٥) ينظر: الإيضاح في شرح علل النحو٨٧، وما بعدها، وشرح الكتاب للسيرافي ١٨/١، وما بعدها، شرح الجزولية للأبذي ٢٥٠، والبسيط ٢٤٠/١ وما بعدها، والتذييل والتكميل ٨٤/١.
٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨/١، وتعليق الفرائد ١٠٠/١.

فذهب وسمع ومكث ووجد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يفعل ويذهب ويضرب، ويقتل كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"(١). فَذِكْر سيبويه أن (يفعل) يبنى لهذا ولهذا دليل على الاشتراك بينهما(٢)

و قال ابن الحاجب: "والصحيح أنه مشترك، ويطلق عليهما إطلاقا واحدا، كإطلاق المشترك، فوجب القول به كسائر المشتركات"(٣). وهذا المذهب هو المشهور(٤)، وهو مذهب الأكثرين- كما ذكر ابن إياز- وهو اختيار ابن معطي(٥).

وقال ابن مالك: "والمضارع صالح للاستقبال وللحال، ولو نفي بـــ (لا) خلافا لمن خصها بالمستقبل"(٦). وقال السيرافي : "وإنما كان المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال، لأنه لمّا أشبه الاسم وصرف تصريفه فجعل اللفظ الواحد لأكثر من معنى- كما أن اللفظ الواحد في الاسم لأكثر من معنى، فمن ذلك لفظ (العين)، تطلق على عين الإنسان، وعين القبلة، وعين

---

١) الكتاب ١٢/١.

٢) ينظر: التذييل والتكميل ٨٤/١.

٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦/٢.

٤) ينظر: الإيضاح ٦/٢.

٥) ينظر: المحصول ٢١٢/١، والتذييل ٤٥/١.

٦) التسهيل ٣، وشرحه ١٨/١ وما بعدها، للنحاة في المضارع المنفي بـــ (لا) خلاف ملخصه: ١- أنه خاص بالمستقبل، وبه قال الجمهور، ينظر: الكتاب ٤٦/١، والمقتضب ٤٧/١، ٢- أنه صالح للحال والاستقبال، كما ذكر ابن مالك، ينظر: شرح التســهيل ١٨/١، والمفصــل ٢٤٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول ٦٥٠/٢ ، ٣- أنــه خــاص بالحــال ينظر: خزانة الأدب ٢٦٢/١.

الميزان...إلخ والأمثلة على ذلك كثيرة جدا ، فجعل ما ضارع من الأفعال الأسماء مضارعة تامة في اللفظين لزمانين "(١).

أما إذا اقترن الفعل بقرينة من قرائن الحال فإنه يتعين له من ذلك اقترانه بالآن أو ما في معناه، كالحين والساعة، أو نفي بـــ (ليس) و(ما) و(إن)، أو دخلت عليه لام الابتداء، على قول الأكثر في الجميع، وإن وَرَد خلاف في ذلك يضيق المقام عن ذكره(٢).

ويتعين للاستقبال إذا اقترن بقرينة استقبال كاقترانه بـــ (إذا) الظرفية، نحو أزورك إذا تزورني، أو صحب نوني التوكيد، نحو: (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)(٣)، أو مجازاة جازمه نحو (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ)(٤)، أو كان وعدا نحو (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)(٥)، أو صحب (لعلّ) نحو (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)(٦).

---

١) شرح السيرافي للكتاب ١٩/١، وينظر: شرح الكافية ١٦/٤.

٢) ينظر : في قرائن الحال والاستقبال والخلاف فيها: شرح التسهيل لابن مالك ٢١/١، وما بعدها، والبسيط ٢٤١/١، وما بعدها، والمساعد لابن عقيل ١٢/١، وما بعدها، وتعليق الفرائد ١٠١/١، وما بعدها، والهمع ٣٢/١ وما بعدها.

٣) سورة يوسف، الآية ٣٢.

٤) سورة النساء، الآية، ١٣٣.

٥) سورة المائدة الآية ٤٠.

٦) سورة غافر الآية ٣٦.

القول الرابع: للفارسي، وهو أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، لأنه إذا عدمت القرائن كان حمله على الحال أولى من حمله على المستقبل(١).

واستدل الفارسي بأنه قد ورد في كلام العرب أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أحق به، فالعرب تقول: زيد وأنت قمتما، بتغليب المخاطب على الغائب، لأنه أقرب إلى المتكلم، وتقول: أنا وأنت قمنا، بتغليب المتكلم على المخاطب لأنه أقرب منه، فكذلك ينبغي أن يكون (يفعل) فالحال أحق به من المستقبل، لأن الحال أقرب من المستقبل(٢)، ومن العجيب أن الذي في الإيضاح خلاف ذلك، ففيه قوله: "إذا قيل: (هو يفعل) صلح أن يكون للحال والاستقبال، فإذا ألحقت السين أو سوف فقيل: سيفعل، أو: سوف يفعل خلصت للاستقبال، وزال بدخول الحرف الشياع الذي كان فيه قبل، فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف، نحو: الرجل والغلام..."(٣). وقد اعتمد هذا المذهب جماعة من النحاة كالرضي(٤)، والدماميني(٥)، والسيوطي(٦)، والصبان(٧).

---

١) ينظر: شرح الجزولية للأبذي ٢٥١، وشرح الكافية للرضي ١٦/٤، والتذييل والتكميل ٨٥/١، وتعليق الفرائد ١٠٠/١، والرشاد في شرح الإرشاد ٢٤١، وما بعدها، والهمع ٣٢/١، وشرح الحدود للفاكهي ١٠٠.

٢) المسائل العسكريات ٦٠، وينظر: شرح الأبذي ٢٥٠، والتذييل ٨٥/١، ٨٦.

٥) الإيضاح ١٣،١٤.

٤) ينظر: شرح الكافية ١٦./٤

٧) ينظر : تعليق الفرائد ١٠٠/١.

٨) ينظر : الهمع ٣٢/١.

٧) ينظر : حاشية الصبان ٨٦/١.

القول الخامس: منسوب لابن طاهر، وهو أن المضارع حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لأمرين:

١ – أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا لم يقع، ثم حاصلا لم يمض، ثم ماضيا منقطعا، فالمستقبل أسبق الفعلين فهو أحق بالمثال، وبَنَت العرب الحال على لفظه لقربه منه، ولأنه لم يَنقَض(١). ورُد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال(٢).

٢– خفاء زمن الحال حتى اختلف فيه العلماء، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصل بين الزمانين(٣).

ورَدَّه الرضي بقوله: "وليس بشيء، لأن الحال عند النحاة غير (الآن) المختلف في كونه زمانا، بل هو ما على جنبتي (الآن) من الزمان مع (الآن)، سواء كان (الآن) زمانا أيضا، أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثم نقول: إنّ (يصلي) في قولك: زيد يصلي– حال، مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الموافقة في (الآنات) الكثيرة المتتالية واقعة في الحال"(٤). فزمن الحال إذن هو المقرون وجود لفظه بوجود جزء من معناه لا بوجود جميعه(٥)، ولعلَّ هذا ما دعا ابن إياز إلى القول بأن زمن الحال فيه خلاف وإدراكه متعسف.

---

١) ينظر: التذييل ٨٦/١،والهمع ٣٢/١.

٢) ينظر : التذييل ٨٦/١.

٣) ينظر: شرح الكافية ١٦/٤، وشرح المفصل ٤/٧.

٤) شرح الكافية ١٦/٤ و١٧، وينظر: تعليق الفرائد ٩٩/١، وشرح الجمل ١٢٨/١، وحاشية الصبان ٨٦/١.

٥) شرح الحدود للفاكهي ١٠١.

هذه أقوال العلماء في زمن المضارع، وأقول: إن ما ذهب إليه ابن معطي موافق لرأي الجمهور، وقد ظهر ذلك في تفسير ابن إياز لكلامه عندما بين أن (أفعل) صالح للحال والاستقبال، فهو من المشترك اللفظي، وهذا أحد قولي ابن إياز.

وابن إياز في قوله الثاني موافق للفارسي، حيث جعل المضارع حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال، ولعل في قوله بخفاء زمن الحال وتعسف إدراكه إشارة إلى مذهب ابن طاهر(١).

ويرى البحث أن قول الجمهور هو الراجح، فالمضارع يصلح للحال والاستقبال، ولا يخلص لأحدهما إلا بقرينة، وهو في هذه الصلاحية يشبه الاسم، كـ(رجل) لكل آدميّ ذكر، ويتخصص بالألف واللام فيكون لواحد بعينه.

ولا يلتفت إلى إنكار المتكلمين لزمن الحال، وأنه ليس له صورة وشكل، لأن المستقبل وإن لم يكن موجودا وقت الإخبار عنه فإنَّ له صيغة وشكلا، فكذلك الحال، ولقول النحويين: إن زمن الحال هو المقترن وجود لفظه بوجود جزء من معناه، لا بوجوده جميعه(٢).

إذن فزمن الحال المتلاشي عند الحكماء يقابله حاضر لغوي عند النحاة- كالرضي وابن يعيش وغيرهما- له مقدار في الماضي وفي الحاضر والمستقبل، وما مثل به الرضي من قولهم: (زيد يصلي) خير دليل تطبيقي على ذلك(٣).

---

١) ينظر: المحصول ٥٢/١.

٢) شرح الحدود للفاكهي ١٠١.

٣) ينظر: شرح الكافية ١٦/٤، وشرح المفصل ٤/٧،وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٧/١ واللغة والزمن لمالك المطلبي ٢٨٢.

المبحث الثاني: إعراب الاسم المتمكن

١-الممنوع من الصرف المجرور بالفتحة بين الإعراب والبناء

قال ابن معطي في إعراب الممنوع من الصرف: "وغير المنصرف يدخله الرفع والنصب، ويُفتَح في موضع الجر"(١).

ونبه ابن إياز على قوله "ويفتح..." قائلا: " وهنا تنبيه، وهو قوله: (ويفتح في موضع الجر) وفتحة ما لا ينصرف في موضع الجر عند سيبويه وأصحابه إعراب، فكيف أطلق لقب حركة البناء على الإعراب؟ اللهم إلا أن يكون تبع الأخفش في ذلك، فإنه يرى أن الفتحة في حال الجر حركة بناء، وهو قول ضعيف، لأن البناء يكون بموجب له، ولم يوجد فيه ذلك، والفتحة حادثة عن عامل الجر"(٢).

يرى ابن إياز أن الممنوع من الصرف المجرور بالفتحة معرب وليس مبنيا- تبعا لسيبويه وأصحابه- ولذلك حمَّل قول ابن معطي (ويفتح في موضع الجر) أمرين:

الأول: أنه أطلق لقب حركة البناء على الإعراب.

الثاني: أنه قد يكون تابعا للأخفش في القول ببناء هذا النوع، وهو قول ضعيف؛ لأن البناء لا يكون إلا بسبب ولم يوجد فيما لا ينصرف ذلك، والفتحة حادثة من عامل الجر.

---

١) الفصول ١٥٦.

٢) المحصول ٨٣/١.

وأما ابن معطي فقد صرَّح بإعراب ما لا ينصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة في حالة الجر فقال: وكل مالم ينصرف تفتحه ...جرا كإسحاق ويأتي شرحه (١)

وللنحاة في إعراب الممنوع من الصرف في حالة الجر مذهبان:

المذهب الأول: لسيبويه والجمهور، وهو أن هذا النوع معرب، وفتحته إعراب وليست بناء(٢) قال سيبويه : "وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم"(٣).

فاستعمال سيبويه لمصطلح (الجر) دون الكسر دليل على أن مالا ينصرف معرب عنده و ليس مبنيا.

وذهب إلى هذا أيضا: ابن الخشاب(٤)، والمبرد(٥)، وابن السراج(٦)،

---

١) الدرة الألفية في علم العربية ٢٢.

٢) ينظر: الكتاب ٢٢/١، ٢٣، ٢٢١/٣، وسر الصناعة ٤٧٣/٢، وشرح ابن يعيش ٨٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٠٦/١، وشرح الكافية لابن فلاح ١٤٦، والتذييل والتكميل ١٤٥/١، والمدارس النحوية ١٠٢.

٣) الكتاب ٢٢/١، ٢٣.

٤) ينظر: المرتجل ٧١.

٥) ينظر: المقتضب ٣١٣/٣، علما بأن ما جاء في المقتضب يخالف ذلك.

٦) ينظر: الأصول ٧٩/٢.

وابن مالك(١)، وغيرهم(٢) ، واستدل أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولا: انتفاء علة البناء لانتفاء شبه الحرف مطلقا(٣).

ثانيا: أن الممنوع من الصرف معرب في حالتي الرفع والنصب، ولم يحدث في حالة الجر ما يوجب البناء، لكن تعذرت الكسرة فجعلت فتحة بدلا عنها، وكما أن الكسرة إعراب، فالبدل عنها إعراب أيضا(٤).

ثالثا :أنه لا يوجد اسم يعرب في حالين، ويبنى في حالة باستثناء (أمس)، لأنه يبنى إذا تضمن معنى الحرف، ويعرب إذا لم يتضمنه، وهذا غير موجود في الممنوع من الصرف، لأنه لا يتضمن معنى الحرف(٥).

المذهب الثاني: منسوب للأخفش والمبرد والزجاج، وهو أن فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر بناء وليست إعرابا، فهو معرب في حالتي الرفع والنصب، مبني في حالة الجر(٦).

وقد نسب ابن يعيش(٧) وأبو حيان(٨) هذا المذهب للأخفش والمبرد،

---

١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣، وشرح التسهيل ٤١/١.
٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢٦٠/١، وشرح الكافية لابن فلاح ١٤٦، والتذييل ١٤٦/١.
٣) ينظر: البسيط ٢١١.
٤) شرح الكافية لابن فلاح ١٤٦.
٥) ينظر: التذييل ١٤٥/١.
٦) ينظر: شرح ابن يعيش ٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية ١٠٦/١، وشرح الكافية لابن فلاح ١٤٦، والتذييل ١٤٥/١.
٧) ينظر: شرح المفصل ٥٨/١.
٨)ينظر: التذييل ١٤٥/١.

ونسبه الرضي(١) وابن فلاح(٢)وابن القواس(٣) للثلاثة.

أما الأخفش فظاهر كلامه يدل على موافقة الجمهور، فقد ذكر في غير موضع في معاني القرآن أن الممنوع من الصرف مجرور(٤)، والجر إعراب وليس بناء، ولم يذكر الفتح إلا مرة واحدة(٥).

وجاء في كلام المبرد أيضا ما يدل على موافقة سيبويه والجمهور، قال في المقتضب: "وكل مالا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما أو أضفته انخفض في موضع الخفض، لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض، لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها، إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل، فرجعت إلى الاسمية الخاصة، وذلك قولك: مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأسودكم"(٦).

إذاً ما نسب لكل من الأخفش والمبرد مخالف لكلامهما، لذلك لم يبق إلا الزجاج الذي صرّح بأن الممنوع من الصرف في حالة الجر مبني فقال:" جعل المخفوض فيه مفتوحا، فالفتح فيه بناء، إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناء الفتح"(٧). واحتج لهذا المذهب بأن:

---

١)شرح الكافية للرضي ١٠٦/١.

٢) شرح الكافية لابن فلاح ١٤٦.

٣) شرح الكافية لابن القواس ٣٢، ٣٣. وشرح ألفية ابن معطي ٢٥٩/١.

٤) ينظر: معاني القرآن ١٤٧/١، ١٥٨، ١٧١١٧.

٥) السابق ٣٧٥/١، ٣٨٤.

٦) المقتضب ٣١٣/٣.

٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ٢.

١ – عامل الجر لا يؤثر الفتح؛ لأن الفتحة حركة المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة، والمجرور يقتضيه الفعل بواسطة، والفتحة ليست من تأثير الواسطة فدل على البناء(١).

٢ – من الأسماء ما قد يبنى في بعض أحواله دون بعض، بدليل (أمس، وقبل ، وبعد) (٢) ولا يستنكر ذلك.

ورُدَّ الأول بقول ابن القواس "الفتح إنما لم يقتضه الفعل بواسطة إذ لم يكن نائبا عن الكسرة، وأما إذا كان نائبا عنها فلا نسلم أنه لا يقتضيه مطلقا"(٣)

ورد الثاني بأن هذه الأسماء بنيت لوجود علة تقتضي ذلك، أما الممنوع من الصرف فلا توجد فيه علة توجب بناءه، لذلك ضعف هذا الدليل(٤)، وبهذا وصف ابن إياز هذا المذهب(٥).

وذكر عبد القاهر الجرجاني أن بعض النحاة أوهمتهم عبارة سيبويه "فيكون في موضع الجر مفتوحا" من قوله: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو أبيض وأسود، وأحمر وأصفر، فهذا بناء (أذهب وأعلم)، فيكون في موضع الجر مفتوحا"(٦).

---

١) ينظر: شرح الكافية لابن القواس ٣٢، ٣٣، وشرح ألفية ابن معطي ٢٥٩/١ وما بعدها.
٢) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١٤٧، التذييل ١٤٥،١٤٦.
٣) شرح الكافية لابن القواس ٣٢، ٣٣، وشرح ألفية ابن معطي ٢٥٩/١ وما بعدها.
٤) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١٤٧، والتذييل ١٤٥/١، ١٤٦.
٥) ينظر: المحصول ٨٣/١.
٦) الكتاب ٢١/١.

قال عبد القاهر:" وأوهم بعضهم قوله: فيكون.... فقالوا: إن هذا تسامح منه في العبارة؛ لأن الفتح من أسماء البناء، وما لا ينصرف ليس بمبني، فحقه عندهم أن يقال: وكان في موضع الجر منصوبا"(١).

وردَّ عبد القاهر هذا الوهم بقوله: "والقول فيه عندي إن صاحب الكتاب استعمل الفتح تحقيقا، وأن المعنى يقتضي استعماله (هنا) خصوصا، وإن لم يكن ما لا ينصرف مبنيا"(٢).

ويرى البحث أن المذهب الأول هو الراجح، والأحرى بالقبول، فالممنوع من الصرف مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم يضف أو يقترن بأل، فهو حينئذ معرب وليس مبنيا، لعدم وجود علة تقتضي بناءه، والبناء لا يكون دون ذلك، وهذا ما ذكره ابن إياز في محصوله، والله أعلم.

٢- منع العلم الأعجمي من الصرف

قال ابن معطي :" ومع العُجمة ، نحو : إبراهيم ، وكل أعجمي علم مُتَلَقىً ، زائد على ثلاثة أحرف (٣).

وقال ابن إياز :" قوله : (وزائد على ثلاثة أحرف) ؛ لأنه متى كان الاسم الأعجمي المذكر ثلاثيا انصرف على كل حال ، تحرك وسطه أو سكن ، كـ(نوح) ، و(لوط) و (جَقَرٍ)(٤)، و(قَلَجٍ)(٥)؛ لأنه على أقل الأسماء عددا.

---

١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١١٥، ١١٦ بتصرف.

٢) المقتصد ١/١١٦، و٢/٩٦٦.

٣) الفصول : ١٥٦، وعبارته : "ومع العجمة نحو : إبراهيم وكل متلقى علما أعجميا زائدا.....".

٤) جقر : اسم من أعلام الترك ، ينظر : تاريخ الإسلام ٣٦/٤٩٧ ، ووفيات الأعيان١/٣٦٤ وما بعدها .

٥) قلج: اسم من أعلام الروم ، ينظر : تاريخ الإسلام٤٦/٢١٠، وسير أعلام النبلاء٢/٣١٠٠.

ونص ابن الحاجب في شرح الكافية (١) على أنه متى تحرك أوسطه ، وهو ثلاثي لم ينصرف ، وهو خلاف المشهور(٢).

ثم نبه ابن إياز بقوله :" وهنا تنبيه ، وهو أنه كان ينبغي أن يحترز عن مثل : (ماه) ، و(جُور)(٣) فإنهما أعجميان ثلاثيان ، أوسطهما ساكن ، ومع ذلك لم ينصرفا لكونهما علمين مؤنثين ، أعجميين ، وذلك لأن الخفة فيهما إذا قاومت أحد الأسباب بقى سببان سالمان عن المعارض وهذا واضح"(٤)

في هذا التنبيه بيَّن ابن إياز العلة في صرف (ماه) ، و(جور) وهي العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، وهو بذكره هذه الأمثلة يكون قد أكمل جوانب هذا الموضوع بوضع ضابط المنع فيها .

وللنحاة في الاسم الأعجمي الثلاثي المذكر ثلاثة أقوال (٥):

الأول : أنه متصرف تحرك وسطه أو سكن ، نحو : لوط ، ونوح ، وجقر ، وقلج .

---

١) شرح الكافية للرضي١٣١/١ ، وشرح المقدمة الكافية ٢٨٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١.

٢) المحصول : ٩٧/١ ، وينظر : قواعد المطارحة/٢٥.

٣) (ماه) ، و(جور) اسم بلدتين بفارس ، معجم البلدان٤٩/٥.

٤) المحصول : ٩٧/١، ٩٨ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٤٦٣/١، ٤٦٤.

٥) ينظر : ارتشاف الضرب٨٧٦/٢ ، والتصريح ٢١٩/٢ ، وشرح الأشموني على الألفية٣٨٩/٣.

وهو قول سيبويه وأكثر النحاة(١) ، وصرح ابن مالك بانصرافه قولا واحدا في لغة العرب جميعا (٢) . وهذا ما عليه ابن إياز .

الثاني : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن فيه وجهان، الصرف ومنعه (٣) ، وهو قول فاسد – كما ذكر ابن عصفور– لأنه لم يسمع في مثل : نوح ، ولوط إلا الصرف (٤)

الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب (٥) ، وهو خلاف المشهور كما ذكر ابن إياز.

أما إذا كان هذا العلم مؤنثا ساكن الوسط ، كـــ(ماه) ، و(جور) (اسم بلدتين ، أو امرأتين) فإنه يتحتم منعه من الصرف عند الجمهور(٦) ؛ لتقوى العجمة حينئذ بالتأنيث(٧)

وإنما تحتم منعه لوجود ثلاث علل : العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، التي لا تؤثر في منع الصرف ، وإنما تؤثر في تحتمه(٨)، وذلك لمقاومتها خفة الوزن بسكون الوسط(٩).

---

١) ينظر : الكتاب٣/٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح الكافية للرضي١/١٤٣.

٢) ينظر : الكافية الشافية ٣/١٤٦٩.

٣) ينظر : المقتصد٢/٩٩٤ ، ٩٩٥.

٤) ينظر : شرح الجمل ٢/٢٠٨.

٥) ينظر : شرح الكافية١/١٣١ ، وشرح المقدمة الكافية١/٢٨٨.

٦) ينظر : المساعد٣/٢٤.

٧) ينظر : ترشيح العلل ١/٥٨ ،٥٩ ، والتخمير١/٢٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٠٧، وارتشاف الضرب٢/٨٧٧.

٨) ينظر : المفصل/١٨ ، وشرح ابن يعيش١/٧١، وتوضيح المقاصد٣/١٢٠٧، وشرح شذور الذهب٢/٨٣١، والتصريح٢/٢١٨، والهمع١/١١٣. ى

٩) ينظر : المساعد٣/٢٤.

قال سيبويه:" فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميا ، لم ينصرف ، وإن كان خفيفا لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة ، إذا كان أعجميا ،بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها ، إذا كان اسما مؤنثا.... فمن الأعجمي : حِمْص ، وجُور ، وماه ، فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها"(١)

وقال الرضي :" وإن سميت بهما- أي(ماه ، وجور)- مؤنثا حقيقيا أو لا ، فترك الصرف لا غير ؛ لأن العجمة ، وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الأوسط ، لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهمامتحتم المنع"(٢)

والفرق بين المذكر كـــ(نوح) ،(لوط) وبين المؤنث كـــ(ماه) ، (جور) من هذا النوع: أن التأنيث سبب قوي يمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة (٣).

ويدل على ضعف

العجمة أن (ماه) ،و(جور) إذا نُكِّرتا وجب صرفهما ، فلم يأخذا حكم (هند) ،و(دعد) من جواز الصرف ومنعه ، علما بأن فيهما العجمة ، والتأنيث ، كما أن في (هند) ،و(دعد) التعريف والتأنيث (٤).

---

١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، وينظر : الأصول١٠٠/٢.

٢) شرح الكافية١٣٥/١وما بعدها.

٣) ينظر : حاشية الصبان٣٨٨/٣.

٤) ينظر : ترشيح العلل/٦٠ ، وشرح الرضي على الكافية١٤٤/١.

قال ابن يعيش:" واعلم أن اعتمادهم في نحو :هند ، دعد وما كان مثلهما الصرف ومنعه ، واعتمادهم في نحو : (نوح) ،و(لوط) الصرف البتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة"(١)

وذلك لأن التأنيث له معنى ثبوتي في الأصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات ، وهو التصغير ، بخلاف العجمة ، فليس لها معنى ثبوتي ، بل معناها أمر عدمي ، وهو أن الكلم ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها مقدرة ، فالتأنيث أقوى منها(٢).

ونقل بعض النحاة في هذا النوع الصرف ومنعه ، فهو كهند يترجح فيه المنع ، ويجوز فيه الصرف ، ولم يجعل للعلمية أثرا.(٣)

وخلاصة ما سبق: أن الاسم المؤنث الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط المعرفة يجب منعه من الصرف ؛ لأن خفته بسكون وسطه – إن اعتبرت فهي إنما تقاوم علة واحدة ، فيبقى فيه علتان تمنعانه الصرف (٤). وهذا ما ذكره ابن إياز في أول المسألة فهو بذلك يوافق رأي الجمهور وهذا ما يراه البحث ويرجحه.

والله أعلم.

---

[١]) شرح المفصل١/٧١.

[٢]) ينظر : شرح الكافية للرضي١/١٤٤.

[٣]) ينظر : شرح الكافية للرضي١/١٣٥ ، والمساعد ٣/٢٤ ، والتصريح٢/٢١٨ ، والهمع١/١١٣.

[٤]) ينظر : المرتجل ص٩٤.

٣- تثنية المقصور الثلاثي

قال ابن معطي :"ولا يخلو المثنى من أن يكون صحيحا أو معتلا مقصورا، فيُرَدُّ إلى أصله إن كان ثلاثيا، نحو :(رحى) يُرَد إلى الياء، و(عصا) يرد إلى الواو"(١).

ووضح ابن إياز هذه العبارة مبينا أن ألف المقصور الثالثة ترد عند التثنية إلى أصلها واوا كان أو ياء ، وأما المجهولة الأصل فإنها لو أميلت تقلب ياء ، ولو لم تمل تقلب واوا ، ثم نبه قائلا :"وهنا تنبيه وهو أن الألف لو أميلت ، وأصلها الواو فإنها تثنى بالواو ، ولا يحتفل بالإمالة، كـ(ربا) فإنه من (ربا) ، (يربو) ، وقد سمع فيه الإمالة ، وهذا رأي البصريين.

وأما الكوفيون فلهم في هذا مذهب غريب ، وهو أن المقصور الثلاثي إن كان مفتوح الأول فحمه ما ذكرنا ، وإن كان مضموم الأول ، أو مكسورة قلبت ألفه واوا على كل حال ، كقولك في (تُقًى) : (تُقَوَان) ، وفي (مِعًى) : (مِعَوَان)"(٢).

في هذا التنبيه ذكر ابن إياز مذهب البصريين ، وهو قلب ألف المقصور الواوي واوا حتى لو أميلت ، نحو(ربا) : (ربوان) ، وذكر مذهب الكوفيين ووصفه بالغرابة لأنهم يفرقون بين حركة الفاء فيه ، فما فتحت فاؤه جاء موافقا لغيرهم من النحاة(٣)، وما كسرت فاؤه أو ضمت قلبت ألفه واوا على كل حال ، نحو (تقوان) ، و(معوان) .

---

(١) المفصول /١٦٠.

(٢) المحصل : ١٧٩/١.

(٣) قال الفراء :" والشفا : مقصور يكتب بالألف ، وهو شفا جرف ، ويثنى شفويين ، ومنه : شفا القمر : بقيته ، وشفا العمر : آخره ، مقصوران يكتبه كلهن بالألف لأن تثنيته شفوان ، من ذوات الواو" المقصور والممدود ص٧٥.

وقد وضع النحاة لتثنية المقصور الثلاثي ضوابط لا تختلف كثيرا عما ذكره ابن إياز ، وهي مبسوطة في كتب النحو والصرف.(١)

أما ما ذكره ابن إياز من مذهب البصريين من قلب ألف المقصور الثلاثي في حالة الإمالة واوا إذا كان أصلها الواو نحو : (ربا) (ربوان) فهو الحق الثابت عن النحاة ، قال سيبويه :" وإذا علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو ، لأنها ألف مكانه الواو ، فإذا ذهبت الألف فالتي الألف بدل منها أولى ، يدلل على ذلك أنهم يقولون : غزا فيميلون الألف ، ثم يقولون : غزوا ، وقالوا : الكبا ، ثم قالوا : الكبوان ، حدثنا بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز"(٢) .

وقال أيضا :"فأما ربا فربوان ؛ لأنك تقول : ربوت"(٣).

وأما كلام ابن إياز عن مذهب الكوفيين من قلب ألف المقصور الثلاثي مكسور الفاء أو مضمومها واوا ، نحو : (تقى : تقوان)، و(معى ، معوان) فقط نص عليه ابن عصفور في قوله :"وأما أهل الكوفة فيقولون : المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن (فَعَل) فالأمر على ما وصفتم ، وأما إن

---

١) ينظر : الكتاب٣/٣٨٦وما بعدها ، والمقتضب٣/٤٠، والمقصور والممدود لابن السكيت٤٣-٤٤، والتكملة للفارسي/٢٣٧وما بعدها ، والمقتصد في شرح التكملة لعبد الظاهر الجرجاني ص٣٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤٦وما بعدها ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/٥٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك١/٩١، والمغني لابن فلاح ٢/٣٢٧ ، والصفوة الصفة للنيلي/١٢٣.

٢) الكتاب٣/٣٨٦ ، ٣٨٧.

٣) الكتاب٣/٣٨٧.

كان على وزن (فُعَل) ، أو (فِعَل) نحو : هدى ، وغنى ، فيقلبون الألف واوا...."(١)

لكن الشائع والكثير الذي ذكره النحاة عن الكوفيين هو قلب ألف نحو : هدى ، وضحى ياء ، يقولون : هديان ، وضحيان ، إلا لفظتين شذتا ، وهما (رضا) ، و(حمى) فإن العرب تثنيهما بالياء ، والواو ، يقولون : رضيان ، ورضوان ، وحميان ، وحموان .(٢)

وقال الفراء:" والحمى والرضى يكتبان بالياء ، وبالألف ؛ لأن الكسائي زعم أنه سمع العرب تقول : حموان ، ورضوان ، وحميان ، ورضيان "(٣).

إذا انفرد الكسائي عن الجمهور بإجازته قلب الألف واوا في ذوات الواو، وإن كان مكسور الفاء، أو مضمومها، عضد فعل ثلاثي يتعدى بنفسه؛ لذا فاسم الفاعل منه يأتي على زنة فاعل ، ومن سمع حجة على من لم يسمع، فلا وجه إذا لوصف ابن إياز لرأي الكوفيين بالغرابة، لأنه محجوج بالسماع، بل غريب منه أن يصف رأيا مستندا إلى السماع بالغرابة، أو لعله نقل المذهب دون أن يصل إليه السماع.

ولهذا يرى البحث إجازة قلب ألف المقصور الواوي واوا؛ لأنه مستند إلى السماع ، وإن كان قليلا ، فاللغة بنت السماع .

والله أعلم .

---

١) شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش١٤٨/٤، والتذييل والتكميل٢٣/١ ، وارتشاف الضرب٥٦٥/١، وتعليق الفرائد٢٥٩/١.

٢) ينظر : التذييل والتكميل ٢٣/١، والارتشاف٥٦٥/١.

٣) المقصور والممدود ص٧٠ ، وينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٩٢/١،وشرح الكافية للرضي٣٥٣/٣ وما بعدها، والمساعد ٦٠/١ ، وهمع الهوامع ١٤٧/١.

المبحث الثالث: فيما يتعدى إلى مفعول واحد

تأخير الفاعل المحصور بـــ(إلا) بين الوجوب والجواز

ذكر ابن معطي مواضع تأخير الفاعل وجوبا ، ومنها قوله :"وكذلك إذا اقترن بالفاعل إلا ، نحو : ما ضرب زيدا إلا عمرو....."(١).

ونبه ابن إياز على ذلك فقال :" وهنا تنبيه ، وهو أنه يجوز تقديم المقرون بـــ(إلا) والمعنى بحاله ، كقولك : (ما ضرب إلا عمرو زيدا) فلا يتم غرضه إلا بأن يقول: أو يقترن بـــ(إلا) ، والمفعول مقدم ، وهذا وارد "(٢).

ذكر ابن إياز في تنبيهه أنه لو ظل قيد وجوب التأخير :"إذا اقترن الفاعل بـــــ "إلا" لدخل نحو قولنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا ، والحكم فيه مخالف ، فالتقديم فيه جائز(٣) ، واحترازا من هذا أضاف ابن إياز قيدا جديدا هو :" والمفعول مقدم".

---

١) الفصول /١٧٢.

٢) المحصول ١/٣١٠.

٣) للنحاة في تقديم الفاعل المحصور بـــــ(إلا)ثلاثة مذاهب :

ـ أولها : مذهب الجمهور ، وهو امتناع التقديم ، وتأويل ما ورد من ذلك من أشعار العرب مما يدل ظاهره على تقديم الفاعل المحصور وتأخير المفعول وذلك بتقدير فعل آخر يعمل في المفعول ، لذا فلا تقديم فيها ولا تأخير ، ينظر : توضيح المقاصد ٢/٥٩٦، وشرح ابن عقيل٢/١٠٤ ، وشرح الأشموني٢/٨٩.

ـ والثاني : منسوب للكسائي وهو الجواز مطلقا ، لأن المعنى مفهوم مع إلا ، ينظر : شرح الكافية الشافية ٢/٥٩١، شرح ابن الناظم/١٦٤ ، وشرح الكافية للرضي١/١٩٥، والهمع١/٥١٦.

ـ والثالث : المنع مطلقا ، واختاره الجزولي ، والشلوبين ، ينظر : المقدمة الجزولية ص٥١ ، وشرحها للشلوبين٢/٥٩٠.

وهذا القيد سبق ابن إياز إليه الشلوبين عندما افترضه على الجزولي ، فقال :" فقد كان من تمام هذا اللفظ ، أي _ أو مقرون بـــــ "إلا" – أن يقول: أو مقرون بـــــ "إلا" والمفعول متقدم عليهما ."(١)

على أن أكثر النحاة – وهو الراجح – لم يشترطوا ذلك ، فالمعتبر في وجوب تأخير الفاعل هنا هو الحصر .(٢) . والله أعلم .

---

[١]) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين٢/٥٩٠.

[٢]) ينظـــر : شـــرح الكافيـــة للرضـــي ١٩٦/١ ، وشـــرح ابـــن النـــاظم ص١٦٤ ، وشـــرح الأشموني٢/٨٧.

المبحث الرابع: فيما يتعدى إلى مفعولين

الخلاف في إعراب (سبعين) في قوله تعالى :" وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا"(١)

قال ابن معطي – في بيان ما يتعدى إلى مفعولين –:"وهو ضربان : ضرب يتعدى إلى أحدهما بإسقاط الجار ، نحو قوله – عز وجل – :" وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" ، التقدير : من قومه ، وكذلك: أمرتك الخيرَ ، والتقدير : بالخير ."(٢)

ونبه ابن إياز على ذلك فقال :" ذهب بعضهم إلى أن (سبعين) في الآية بدل من (قومه) ، وأراه غير جائز ؛ لأنك لو قلت : (اخترت الرجال عشرين رجلا) لجاز أن تقول : (اخترت عشرين رجلا الرجال) أي : من الرجال ، ولو كان بدلا لما جاز تقديمه ."(٣)

في هذا التنبيه ذكر ابن إياز أنه لا يجوز إعراب (سبعين) بدلا – كما ذهب بعض العلماء – فالفعل (اختار) يتعدى إلى مفعولين، أحدهما يتعدى إليه بنفسه، والثاني بحرف الجر، فـ(سبعين) مفعول أول، عند جمهور العلماء(٤)،و(قومه) مفعول ثان، أي : من قومه، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل.(٥)

---

١) سورة الأعراف :١٥٥.
٢) الفصول : ١٧٣ .
٣) المحصول١/٣١٩.
٤) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٦/١ ، البحر المحيط٣٩٧/٤، الدر المصون٤٧٣/٥، روح المعاني٧١/٩.
٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش٣٣٩/١، معاني القرآن للزجاج٣٨٠/٢، الكشاف٥١٦/٢، البيان٣٧٦/١، والبحر المحيط٣٩٧/٤، الدر المصون٤٧٥/٥.

وذهب بعض العلماء إلى أن(قومه) مفعول أول، و(سبعين) بدل منه بدل بعض من كل. (١)

وأجازه العكبري على ضعف وجعل التقدير: سبعين رجلا منهم(٢) وإنما كان البدل ضعيفا – أو ممتنعا – لما فيه من حذف المختار منه، والرابط بين البدل والمبدل منه، وهو(منهم) كما قدره العكبري. (٣)

وقيل(سبعين) عطف بيان(٤)، وفي اللباب:" وعلى هذا فلا حاجة إلى تكلف ما ذكروه من التكليفات."(٥)

والراجح أن(سبعين) مفعول أول، وليس بدلا، فالبدل منعه الأكثرون من العلماء، لِمَا فيه من الحذف، كما سبقت الإشارة إليه، ولأن البدل لا يجوز تقدمه على المبدل منه (٦) ، وأيضا(اختار) فعل يتعدى إلى مفعولين ،بحذف حرف الجر (٧)، وبهذا فابن إياز قد اختار الرأي الراجح .

والله أعلم.

---

[١]) ينظر : الإملاء١/٢٨٦.

[٢]) ينظر : الإملاء١/٢٨٦.

[٣]) ينظر : الإملاء١/٢٨٦، واللباب١/٢٦٩، والدر المصون٥/٤٧٥.

[٤]) ينظر : روح المعاني :٩/٧١.

[٥]) ينظر : اللباب لابن عادل : ١٠/٣٣٢.

[٦]) ينظر : الإنصاف/٧٨.

[٧]) ينظر : المحكم ، لسان العرب(خير).

الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة، أحمده على أن أعانني على إكمال هذا البحث، وقد رافقت فيه العالم الجليل (ابن إياز النحوي)، الذي تميز بعقلية راجحة، وقدم في النحو راسخة، وكم كنت خائفا أن أعود من رحلتي خاوي الوفاض؛ لأن مرافقة العلماء ليست أمرا سهلا، ولكن فضل الله كبير، ورحمته واسعة؛ فقد منَّ عليَّ بإكمال هذا البحث، وكان له نتائج كثيرة، منها:

١-تنوعت تنبيهات ابن إياز، فكان منها تنبيهات لفظية، ومنها ما يتعلق بإضافة قيد إلى كلام ابن معطي، ومنها ما يتعلق باحتراز عما قد يعترض به على ابن معطي، ومنها ما يتعلق بتمثيل ابن معطي، ومنها ما يكمل شرطا، أو قسما تركه ابن معطي، ولم تكن التنبيهات مقتصرة على كلام ابن معطي، فربما قامت على كلام آخر .

٢-اعتمد ابن إياز على نسخة سقيمة – كما وصفها الدكتور الطناحي – ؛ مما ترتب عليه إقامة تنبيهات وصف فيها ابن معطي بأنه أخل ببعض الشروط، وإذا بها موجودة في نسخة أخرى .

٣-اتبع ابن إياز منهج التوثيق، وهو عندما يعترض على كلامِ ابن معطي يذكر سابقاً عليه قال بهذا القول، ثم يورد التنبيه على كليهما .

٤-لم ينفرد ابن إياز – غالبا – بآراء تخصه، وإنما كان يعرض آراء غيره، ويرجح ما يراه راجحاً، وأحيانا كان يتوقف عن الترجيح، مكتفيا بذكر الآراء.

٥-استدل ابن إياز في تنبيهاته إما بالقياس والسماع معا، وإما بالسماع وحده، وإما بالقياس وحده .

٦-تنوعت أساليب ابن إياز في إيراد القاعدة بين الأسلوب السردي، والأسلوب الحواري، وتميز في كلٍّ بالسهولة والوضوح .

٧-اهتم ابن إياز في تنبيهاته بمعاني النحو، وليس بالقاعدة فقط .

٨- اهتم ابن إياز في تنبيهاته بالتقسيم والتفريع؛ تيسيرا على المُتلقي؛ ورغبة منه في ضبط القاعدة، وبحثها من كل جوانبها .

٩- اهتم ابن إياز بالتعليل؛ فلم يترك شاردة ولا واردة من مادته العلمية إلا وعلل لها .

١٠- تعددت مصادر ابن إياز وتنوعت، فمرة يذكر العلَم فقط، ومرة يذكر العلم مع كتابه .

١١-لم يكتف ابن إياز بالشرح والتفصيل لكلام ابن معطي، بل كان له معه وقفات كثيرة، اعترض على بعض آرائه، ورجح بعضها، واستدرك عليه في أحيان أخرى .

١٢-كثرت موافقات ابن إياز للبصريين ، حتى يمكن القول بأنه نهَج نهْجَ البصريين، ونحا منحاهم .

والحمد لله أولا وآخرا

قائمة المصادر والمراجع

١- اختيارات ابن إياز البغدادي (٦٨١هـ) واعتراضاته في كتابه (قواعد المطارحة) رسالة ماجستير للباحث/ أحمد إبراهيم أحمد حسن، كلية اللغة العربية بالمنصورة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق د/ أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٢ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٤- الأصول في النحو، لأبي بكر البغدادي، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة .

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د/ محمد محي الدين عبدالحميد، الدار الثقافية العربية، بيروت.

٦- الأعلام لخير الدين الزركلي- دار العلم للملايين- ط -١٥-٢٠٠٢م.

٧- إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري،دارالكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق/أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

٩- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي النحوي .

١٠- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار. الفكر، بيروت،١٤٢٠ه.وطبعة أخري تحقيق الشيخ/محمد عبد الموجود، وعلي معوض، وآخرين،دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان-ط١- ١٤١٣ه- ١٩٩٣م.

١١- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق -محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر – ط ٢- ١٣٩٩ هـ -١٩٧٩ م.

١٣- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبو البركات بن الأنباري، تحقيق/د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
١٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق/ عمر عبد السلام التدمري ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
١٥- التبيين على مذاهب النحويين (البصريين والكوفيين) لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ عبد الرحمن السليمان العثيمين، بإشراف/ أحمد مكي الأنصاري، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
١٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
١٧- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي، إعداد/ عادل محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
١٨- التطبيق النحوي، لعبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
١٩- التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط – (١٩٨٥ م).
٢٠- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق/ محمد بدر عبدالرحمن المفدى .
٢١- تفسير البغوي(معالم التنزيل في تفسير القرآن) لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق/ عبدالرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ط١ ١٤٢٠هـ .
٢٢- التكملة ، للفارسي، تحقيق د / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط – ٢ – ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخـــرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٨هـــ - ٢٠٧٧م .
٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شـــرح وتحقيـــق/ أ.د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القـــاهرة، ط١ ،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٢٥- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه د/ عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا -بيروت،ط٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٥هـــ - ٢٠٠٤م.
٢٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق/محمد علي النجار – المكتبـــة العلمية، وطبعة أخرى لدار الكتب المصرية.
٢٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالســـمين الحلبي .
٢٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخـــالق عضـــيمة، دار الحـــديث، القاهرة.
٣٠- الدرة الألفية، ألفية ابن معطي ،لابن معطي، ضبطها وقدم لها/ سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠١٠م .
٣١- ديوان النمر بن تولب، تحقيقق. د/محمد نبيل طريفي، ط.١ دار صادر بيروت ٢٠٠٠م.
٣٢- ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب – ط – ٢- ١٩٩٥م .
٣٣- ديوان عنترة بن شداد، ط.٤ مجلس معارف بيروت، ١٨٩٣هـــ.
٣٤- الرشاد في شرح الإرشاد للجرجاني، حققه وعلق عليه/ منصور بـــن أحمـــد الغامدي، نادي مكة، ط ١ ، ١٤١٧هـــ .
٣٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والســـبع المثـــاني، للألوســـي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان .

٣٦- الزمن واللغة لمالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م
٣٧- سر صناعة الأعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٣٨- سير أعلام النبلاء لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، رتبه واعتنى به / إحسان عبد المنان ، بيت الأفكار الدولية .ونسخة أخرى تحقيق د /بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة .
٣٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تحقيق / محمود الأرناؤوط ، إشراف / عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير – دمشق – بيروت ، ط ١-١٤١٢ه-١٩٩١م.
٤٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٤١- شرح الأزهرية لخالد بن عبد الله الأزهري، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة .
٤٢- شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين الأندلسي)، تحقيق د/ عبدالرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠١٠هـ- ١٩٩٠م .
٤٣- شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار الفكر للطباعة والنشر .
٤٤- شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي، تحقيق/ سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى ،رسالة دكتوراة ، ١٤٠٥-١٤٠٦ه.
٤٥- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٤٦- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د/ عبد المنعم هريدي – دار المأمون للتراث .
٤٧- شرح الكافية لابن فلاح، تحقيق/ نصر بن محمد حميد الدين، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ .

٤٨- شرح الكافية للرضي، تحقيق/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٤٩- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، للشيخ أحمد بن أمين الشنقيطي، اعتنى به عبد الرحمن المطاوي، ط.٢ دار المعرفة، بيروت ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
٥٠- شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية .
٥١- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق/ تركي العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
٥٢- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، دراسة وتحقيق/ جمال مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٣- شرح شذور الذهب – تأليف /محمد بن عبدالمنعم الجوجري – دراسة وتحقيق د/نواف بن جزاء الحارثي – ط -١- ١٤٢٤هـ .
٥٤- شرح كتاب الحدود في النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د/ المتولي الدميري، مكتبة وهبة، ط٢ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٥٥- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/ أحمد حسن، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ٢٠٠٨م – ١٤٢٩هـ.
٥٦- صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري- دار الشعب- القاهرة- ط -١-١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، وطبعة أخرى ، دار طوق النجاة – ط١ ، ١٤٢٢.
٥٧- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن حجاج النيسابوري، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
٥٨- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين، تحقيق/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط٢، ١٤١٩هـ .
٥٩- الفصول الخمسون ، لزين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي، تحقيق ودراسة/ محمود الطناحي، عيسى الحلبي.

٦٠- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق/ علي توفيق الحمد ، وآخرين، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٦١- كتاب الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ - ١٤٦٩م .
٦٢- كتاب التعريفات، لعلي بن الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م .
٦٣- كتاب التكملة، لأبي علي بن عبد الغفار النحوي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتاب، ط٢،بيروت – لبنان ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
٦٤- كتاب الدرة الألفية في علم العربية، لزين الدين الزواوي، مدينة ليبزج، ١٣١٧هـ - ١٩٠٠م .
٦٥- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية .
٦٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ .
٦٧- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة ، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .
٦٨- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف - ١١١٩هـ .
٦٩- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ، تحقيق/ إبراهيم الصاعدي١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .
٧٠- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، بإشراف/ محمد توفيق عضيمة، القاهرة، ١٣٩١هـ - ٢٠٠٧م .
٧١- مبادئ قواعد اللغة العربية، لعلي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني، المعروف سيد مير شريف، وضع حواشيه/ عبد القادر أحمد عبد القادر، مكتبة الفيصل، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
٧٢- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي، تحقيق د/ شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠.
٧٣- المدارس النحوية، للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٧، القاهرة .

٧٤- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق ودراسة/ علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
٧٥- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٧٦- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي، تحقيق أ.د/ علي جابر منصور،٢٠٠٢ م .
٧٧- المصباح في علم النحو، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي، تحقيق،وشرح وتعليق د/ عبد الحميد السيد طليب، مكتبة الشباب، ط١ .
٧٨- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي – عالم الكتب – ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
٧٩- معاني القرآن للأخفش – تحقيق د/هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط – ١ – ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
٨٠- معاني القرآن للفراء – عالم الكتب – بيروت - ط – ٣ – ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨١- معجم البلدان، لشهاب الدين البغدادي، دار صادر ، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
٨٢- المعجم المفصل في الأضداد، د/ أنطونيوس بطرس، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ا، ٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ .
٨٣- المغني لابن فلاح النحوي، تحقيق/ عبدالرازق عبد الرحمن أسعد السعدي، رسالة دكتوراة، إشراف أ.د/ أحمد مكي الأنصاري، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٨٤- المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري، ط ٢ ، دار الجيل، بيروت – لبنان.
٨٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا ، د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٨٦- المقتصد في شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د / أحمد بن عبدالله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م
٨٧- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق/محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٨٨- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي، تحقيق وشرح/شعبان عبد الوهاب محمد.
٨٩- المقصور والممدود لابن السكيت ، تحقيق د /محمد محمد سعيد – ط -١ – ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
٩٠- المقصور والممدود للفراء، أخرجه أول مرة /عبد العزيز الميمني- عارضه ووضع فهارسه / عبد الإله نبهان ، ومحمد خير البقاعي - دار قتيبة – ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣ م.
٩١- الموشح على كافية ابن الحاجب في النحو للخبيصي، تحقيق د/ شريف النجار، دار عمارة، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .
٩٢- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
٩٣- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل البغدادي – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان .
٩٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٩٥- الوافي بالوفيات ،لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق / أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط (١) -١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م.
٩٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان، حققه/د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

الفهرس التفصيلي

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٨٧٣
٢-	Abstract	٤٨٧٤
٣-	المقدمة	٤٨٧٥
٤-	التمهيد : ترجمة موجزة لابن إياز .	٤٨٧٩
٥-	الفصل الأول : منهج ابن إياز في التنبيهات .	٤٨٨٢
٦-	المبحث الأول : السمات العامة .	٤٨٨٢
٧-	المبحث الثاني : مصادر ابن إياز .	٤٨٨٧
٨-	المبحث الثالث : موقفه من ابن معطي .	٤٨٩٠
٩-	الفصل الثاني : دراسة بعض التنبيهات :	٤٨٩٥
١٠-	المبحث الأول : حد الفعل وعلاماته . زمن الفعل المضارع .	٤٨٩٥
١١-	المبحث الثاني : إعراب الاسم المتمكن .	٤٩٠٧
١٢-	الممنوع من الصرف المجرور بالفتحة بين الإعراب والبناء .	٤٩٠٧
١٣-	منع العلم الأعجمي من الصرف .	٤٩١٢
١٤-	٣- تثنية المقصور الثلاثي	٤٩١٧
١٥-	المبحث الثالث : فيما يتعدى إلى مفعول واحد .	٤٩٢٠
١٦-	تأخير الفاعل المحصور بإلا بين الوجوب والجواز .	٤٩٢٠
١٧-	المبحث الرابع : فيما يتعدى إلى مفعوليه .	٤٩٢٢
١٨-	الخلاف في إعراب (سبعين) في قوله – تعالى- (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) .	٤٩٢٢
١٩-	الخاتمة.	٤٩٢٤
٢٠-	قائمة المصادر والمراجع .	٤٩٢٦
٢١-	الفهرس التفصيلي .	٤٩٣٤